



يتقدم مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، بهذه الرسالة لكم، سعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون، للتعبير عن القلق العميق بشأن الوضع المتطرد في الأرض الفلسطينية المحتلة، والدعوة لاتخاذ اجراءات فورية من أجل حماية الشعب الفلسطيني، ويطلب مجلس المنظمات على وجه الخصوص بالحصول على دعم مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لإنشاء فريق من الخبراء من أجل تحديد الوسائل المناسبة لتقديم الحماية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

من الضروري أن يقوم هذا الفريق من الخبراء بمعالجة السبب الكامن والرئيس وراء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان ألا وهو الحرمان المستمر للشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير؛ بما في ذلك عدم السماح له بممارسة سيادته على الأرض والموارد الطبيعية.

من الجدير بالذكر، أنه وفي ظل التدهور المستمر للأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة، لم تبد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أية نية لتحمل التزاماتها ومسؤولياتها بموجب القانون الدولي تجاه سكان الأرض المحتلة، على العكس تماماً، فإن إسرائيل تستخدم حجة الأمن كذريعة للقيام بمزيد من الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني؛ بما يؤدي الى خلق حاجة ماسة لتدخل مجلس الأمن الدولي.

خلال الأسابيع الماضية، شهدنا تصعيداً مقلقاً في حجم وشدة العنف الممارس ضد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، فمنذ بداية تشرين الأول من هذا العام قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقتل 46 فلسطينياً¹ منهم العديد من الحالات التي قد تصل الى توصيف القتل المعمد الذي يشكل انتهاكاً خطيراً وجريماً حرب في ظل استخدام القوات الإسرائيلية القوة المفرطة والمقاتلة بلا داع، إضافة إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة وحدة عنف المستوطنين بأكثر من 48 حالة مسجلة منذ بداية هذا الشهر. كما وقد صعّدت إسرائيل من سياسة العقاب الجماعي وبخاصة على صعيد إجراءات هدم المنازل، والقيود المفروضة على حرية التنقل، والمغاء تصاريح الإقامة لسكان الفلسطينيين في القدس.

وقد أشرت، سعادة الأمين العام، في خطابك المسجل الذي نشر قبل يومين بأن الوضع الحالي ينبه إلى أن الاحتلال الإسرائيلي والمؤسسة الإستعمارية غير قادرين على الاستمرار، وأن العنف سيدوم إلى أن يتم تحقيق العدالة. فالوضع الحالي، هو نتيجة مباشرة للممارسات الاستعمارية الإسرائيلية، بما فيها المحاولات الإسرائيلية المتواصلة للتهجير القسري للشعب الفلسطيني من الأرض المحتلة، ونقل المستوطنين الإسرائيليين إليها بشكل غير قانوني، بالتزامن مع استمرار تنفيذ السياسة الإسرائيلية بفضل قطاع غزة عن الضفة الغربية.

وأما في القدس، فإن الإجراءات الاستفزازية التي تقوم بها إسرائيل تدل على نيتها تغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة، فمؤخراً وافق المجلس الوزاري المصغر في الحكومة الإسرائيلية على فرض إغلاق على الأحياء الفلسطينية في القدس من خلال وضع حواجز إضافية حولها، وفي ذلك انتهاك لحق الفلسطينيين في التنقل، وقد أدت تلك الإجراءات والقيود إلى نتائج خطيرة منها حالة المواطنة هدى محمد درويش، 65 عاماً من سكان العيسوية في القدس الشرقية، والتي توفيت وهي في طريقها إلى المستشفى بعد احتجازها على إحدى الحواجز العسكرية المقامة على مداخل حي العيسوية.

كما وتقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحظر دخول الفلسطينيين إلى البلدة القديمة في القدس الشرقية، في حين تسمح للاسرائيليين بالتجول فيها بكل حرية وبمرافقة وتقديم الحماية للمستوطنين خلال اقتحاماتهم المتكررة للمسجد الأقصى. مع الإشارة هنا؛ إلى القرار الصادر عن المحاكمية الكبرى في إسرائيل الذي حظر دخول اليهود إلى حرم المسجد الأقصى وفقاً للقانون اليهودي.

إننا في مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، وفي ضوء الوضع المتدهور على الأرض، نحث سعادتكم، مرة أخرى، للدعوة إلى تشكيل فريق من الخبراء من خلال مجلس الأمن الدولي، قادر على تطوير وسائل وأدوات لحماية الشعب الفلسطيني، بما في ذلك إنشاء لائحة عقوبات بحق المسؤولين عن التحريض على الكراهية وتساعد أعمال العنف وارتكاب جرائم دولية. ونحن في مجلس المنظمات على استعداد تام لتوضيح أية أسئلة أو استفسارات ترغبون في إثارتها بهذا الخصوص.

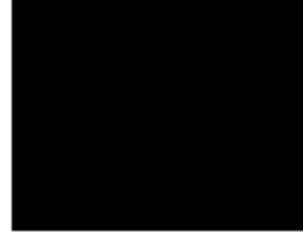
تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

- سحر فرنسيس، مؤسسة الضمير لرهابة الأسير وحقوق الانسان
- خليل أبو شمالة، مؤسسة الضمير لحقوق الانسان
- شعوان جبارين، مؤسسة الحق - القانون من أجل الانسان
- عصام يونس، مركز الميزان لحقوق الانسان
- نضال العزة، بديل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة والملاجئين
- خالد القزمار، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
- حسيب نشاشيبي، مركز انسان لحقوق الانسان والديمقراطية
- حلمي الأعرج، حريات - مركز الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان
- عصام عاروري، مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان
- ايباد برغوثي، مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان
- رندا سنيورة، مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي
- راجي المصوراني، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان

* بتاريخ 22 تشرين الأول 2015 قام مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بإرسال هذه الرسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وهي ترجمة للنص الأصلي باللغة الإنجليزية.

[1] مؤسسة الحق، دائرة المرصد والتوثيق.

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

سحر فرنسيس - المدير العام



مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

خليل أبو شمالة - المدير العام



مؤسسة الحق

شعوان جبارين - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان

عصام يونس - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين

رضعت قسيس - المدير العام



مركز أنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان

شوقي عيسى - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والمقوق المدنية

حلمي الأعرج - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

أياد البرغوثي - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

عصام عاروري - المدير العام



مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مها أبو ديه - المدير العام



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة والملاجئين

نضال العزة - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

راجي الصوراني - المدير العام